Al-Azhar University
Saleh Kamel Center
For Islamic Economics

جامعة الأزهر
مركز صالـــح كامـــل
للاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي

فلسفته، ومنهجه العلمي

دكتـــور

عبد الرحمن يسري أحمد

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

مدينة نصر – القاهرة – جمهورية مصر العربية – تليفون ٢٤٠٣٧٥١٤ – ٢٢٦١٠٣٠٨ – ٢٢٦١٠٣١١ – تليفاكس ٢٢٦١٠٣١٢

Nasr City, Cairo, Egypt, Tel.: 24037514-22610308 - 22610311, TelFax: No. 22610312
www.sakc.azhar.edu.eg E-mail: salehkamel@azhar.edu.eg and salehkamel@yahoo.com

الاقتصاد الإسلامي: فلسفته ، ومنهجه العلمي

دكتور/ عبد الرحمن يسرى أحمد [1]

مقدمـــــة:

عند مراجعة رصيد المساهمات الفكرية المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي سنلاحظ وجود اختلافات حول المفاهيم والفروض وطرق التحليل المتبعة فيه. والاختلاف في طريقة تناول الموضوعات وفي وجهات النظر أمر طبيعي لا يجادل في حدوثه حتى بين المفكرين الذين ينتمون إلى مدرسة واحدة. ولكن الاختلاف الذي نعنيه شيء آخر حيث يخص منهج البحث في هذا العلم الذي يتصف بالحداثة رغم قدم أصوله وضخامة تراثه الفكري.

إن الظروف المعاصرة التي تشهد إعادة إحياء الفكر الإسلامي في مجال الاقتصاد قد تغيرت كثيراً عما مضي في القرون الوسيطة ولابد من مواجهتها. كما أن لدينا علم اقتصاد وضعي قائم ينتمي إلى مدارس فكرية ذات توجهات مذهبية أو فلسفية غير إسلامية، وهو علم متقدم من حيث منهاجية البحث والأدوات التحليلية والثروة المعرفية التي نمت فيه، فهل يمكن الاستفادة منه؟ وإلى أي مدى ؟ وفى حالة الاستفادة منه ماهو المنهج؟ أو كيف يمكن ممارسة عملية الأخذ أو الترك منه؟

والأهم من ذلك والأكثر خطورة يتمثل في فهم طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد الإسلامي الحديث وبين الأصول الشرعية والقيم العقدية الإسلامية وفي كيفية إقامة هذه العلاقة على نهج علمي ثابت في عملية البحث والتحليل. وحينما يصير الإتفاق على طبيعة المنهج العلمي الذي يلتزم به الباحثون المعاصرون في مجال الاقتصاد الإسلامي فإن عملية التركيم العلمي في هذا المجال سوف تندفع بخطوات ثابتة وتكتسب قوة من حقيقة تناسق وتكامل جهود الباحثين واجتهادات المفكرين. والعكس لا شك صحيح، حيث إذا تفرق الباحثون أو المفكرون المعاصرين في فهمهم للمنهج العلمي المناسب فتحت بينهم أبواب الجدل واتسعت دائرة الخلاف فى طرح ومعالجة نفس القضايا، رغم أنهم جميعاً مسلمون. وأقل ما نجنيه من الاختلاف أن يصير تقدم العلم بطيئاً وربما نقض الجديد منه قديمه فلا يصير تقدم على الإطلاق.

---

١) أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الاسلامى بكلية التجارة، جامعة الاسكندرية ، والرئيس الأسبق لقسم الاقتصاد فيها، ومدير عام المعهد العالمى للاقتصاد الاسلامى بالجامعة الاسلامية العالمية باسلام أباد، واستاذ زائر لعديد من الجامعات فى الوطن العربى وخارجه.

المعرفة والعلم ونشأة علم الاقتصاد الإسلامي:

إن ثمة تفرقة ينبغي أن تقام في البداية بين المعرفة Knowledge والعلم Science، فالمعرفة أوسع وأشمل في معناها من العلم.... ويمكن القول أن المعرفة تشمل كل ما يتجمع لدى الإنسان من معلومات عامة أو حقائق دقيقة قائمة على التجربة والإدراك الحسي أو قائمة على التأمل الفلسفي أو نتيجة جهد فكري منظم. ويتعلق العلم بالنوع الأخير من المعارف.

وهناك عدة تعريفات للعلم من أبسطها أنه أي نوع من المعلومات العامة تعرضت لمجهودات ذهنية منظمة بهدف تحسينها أو تنقيتها.. ومن هذه التعريفات أيضاً "أن العلم هو المعرفة المنظمة التي تنشأ عن الملاحظة الحسية التي تعرضت للفحص والتدقيق والتحليل والتجريب بغرض تحديد طبيعة وأسس وأصول ما تتم دراسته" أو أنه "أي حقل من المعلومات نمت في داخله طرق أو فنون متخصصة للتحليل والتفسير واكتشاف الحقائق" أو أنه "فرع من المعرفة يختص بجسد مترابط من الحقائق المصنفة على أسس منطقية ويبين القوانين العامة التي تحكمها والطرق والأدوات التحليلية التي تحكم زيادة الرصيد من هذه الحقائق"[1].

وتطور علم الاقتصاد الإسلامي يظهر ارتباطه بالتراث المعرفى لعلماء المسلمين في مجال الظاهرة الاقتصادية. وقد تراكم هذا التراث الذى يشكل المعرفة الاقتصادية الإسلامية على مدى قرون عديدة ممتدة من القرن الهجري الأول إلى وقتنا الحاضر، تارة بمعدلات متسارعة وتارة ببطء شديد حتى بدت المعرفة وكأنها مستقرة أو راكدة، وذلك تبعاً لعصور وفترات الإزدهار أو الركود الاقتصادي أو الفكري. ومن خلال نمو المعرفة الاقتصادية الإسلامية في مجالات الإنتاج والاستهلاك والأسواق والمعاملات المالية وغيرها نما علم الاقتصاد الإسلامي رغم أنه لم يعرف ولم يشتهر بهذا الاسم إلا حديثاً ومؤخراً في النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي.

لقد نما علم الاقتصاد الإسلامي من حيث تعرضت الظواهر أو المشكلات الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية إلى جهود ذهنية من قبل أهل الفقه والعلم لأجل تصنيفها وتمحيصها ومحاولة التعرف على أسبابها وتحديد طبيعة العلاقات القائمة فيما بينها[2].. فنجد أبو يوسف

---

(١) انظر:

J. Schumpeter, History of Economic Analysis, PP. 6-11, G. Allen & Unwin Ltd., 1954.

(٢) عبد الرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادى، الفصل الخامس، الناشر، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، طبعة ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣ م ، الإسكندرية.

(١١٣ - ١٨٢هـ) مثلاً يهتم بمحاولة التعرف على أسباب ارتفاع الأسعار قبل أن يبدي رأيه في مسألة التسعير، والتفرقة بين أصناف النقود قبل تحليل آثار الغلاء أو الرخص على قيمة "الفلوس" وذلك فى مجال مناقشة قضية التعويض[١]. ونجد أبو حامد الغزالي (٤٥١ - ٥٠٥هـ) يصف بدقة متناهية المقايضة وصعوباتها قبل أن يقرر مزايا النقود ووظائفها، ثم يعتمد على فهمه لهذه الوظائف في بيانه لحكمة النهي عن الإكتناز والربا[٢]. كذلك قام ابن قيم الجوزية[٣]، استرشاداً باجتهاد ابن تيمية، بوضع تفرقة بين "السعر المصطنع" و"السعر الطبيعي" الذي يسود في حالة المنافسة وخلو السوق من الاحتكارات قبل أن يميز الحالة التي يجوز فيها التسعير عن تلك التي لا يجوز فيها. وهذه أمثلة للدلالة على أن النشأة الأولى لعلم الاقتصاد الإسلامي لم تعتمد على مجرد المعرفة بالظواهر أو المشكلات الاقتصادية أو بأطرها الفقهية بل أيضاً بمحاولة تأصيلها فكرياً والتعرف على أسبابها وذلك لوضع قواعد تفسيرية لها. ولا شك أن ذروة الاجتهاد في مجال علم الاقتصاد الإسلامي قد تحققت في القرنين الثامن والتاسع الهجري (الرابع عشر والخامس عشر الميلادي) حيث تمكن علماء جهابذة أمثال عبد الرحمن بن خلدون ومن بعده تلميذه تقي الدين المقريزي من وصف الظواهر والمشكلات الاقتصادية بشكل دقيق من خلال أطر تاريخية واجتماعية ووضع تصورات محددة عن القواعد أو القوانين المفسرة لها ومقترحات لعلاجها في إطار الشريعة والقيم العقدية المفسرة لها ومقترحات لعلاجها في إطار الشريعة والقيم العقدية الإسلامية[٤]. ثم مضت بعد ذلك عدة قرون ندرت فيها المساهمات الجديدة حتى ظن البعض أن باب الاجتهاد قد أغلق إلى الأبد.

إن ثمة فجوة فكرية هائلة فصلت ما بين القرنين التاسع والرابع عشر الهجري حينما بدأت في الأخير مرة أخرى محاولات جادة لإحياء المعرفة والفكر الاقتصادي الإسلامي.. ولقد ظهر مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" في خلال القرن الرابع عشر هجري وبداية القرن العشرين ميلادى. ولاشك أن ظهور المصطلح من الناحية اللغوية المحضة قد تأثر بالتطور الفكري في المدرسة الاقتصادية الوضعية خلال القرن التاسع عشر ميلادي. أما من جهة الجوهر فإن المصطلح كان من جهة تعبير عن تراث علمي موجود من قبل ومن جهة أخرى

---

(١) أبو يوسف، الخراج، دارالمعرفة، لبنان، ١٩٧٩م.
(٢) أبو حامد الغزالى، إحياء علوم الدين (باب الشكر).
(٣) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية.
(٤) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، طبعة دار الشعب، القاهرة، وكذلك تقى الدين المقريزى، إغاثة الأمة بكشف الغمة.

ترجمة لرغبة وإرادة مفكرين اسلاميين في فهم المشكلات الاقتصادية الحديثة للعالم الإسلامي وتحليل أسبابها والعمل على علاجها في إطار الشرعية والقيم الإسلامية.. ولم يكن هذا التطور منعزلاً بأي حال عن الحركات الحديثة التي استهدفت إحياء الشريعة الإسلامية والحفاظ على هوية العالم الإسلامي والعمل على تقدمه في كافة المجالات.

لقد تعرض العالم الإسلامي لضربات شديدة وطوارق مزعجة خلال القرن التاسع عشر الميلادي وخلال النصف الأول من القرن العشرين، والتي كان لها أثرها المباشر في قيام الحركات الإسلامية الحديثة. وكان من أخطر هذه الضربات والطوارق الغزوات العسكرية والاقتصادية والفكرية التي صاحبت الاستعمار الأوروبي لمعظم البلدان الإسلامية في آسيا وإفريقيا، والإنهيار التام للدولة العثمانية التي كانت قد وصلت إلى درجة بالغة من الضعف والتفكك. كذلك تأثرت الحركات الإسلامية الحديثة بما انتاب العالم من دمار من جراء الحرب العالمية الأولى وبزوغ دولة شيوعية إلحادية في روسيا عام ١٩١٧م فرضت إرادتها بالقوة على عدة بلدان إسلامية مجاورة وضمت أراضيها اليها . ثم ما تعرض له العالم الرأسمالى من كساد عظيم فى ١٩٢٩ -١٩٣٣ وقيام حرب عالمية مدمرة ثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥ . ولقد انعكست هذه الأحداث على العالم الاسلامى الذى لم يكن له ناقة ولا جمل فيها بسبب التبعية البغيضة لمن اصيبوا بالكساد أولمن حاربوا انفسهم لأجل مصالحهم الرأسمالية المتناقضة.

ولقد سنحت فرص استقلال العالم الاسلامى فى اطار النصر العسكرى الذى حققته القوى الأوربية فى نهاية الحرب العالمية الثانية على قوتين عظميين هما المانيا واليابان ، بسبب التكلفة الباهظة لهذا النصر الذى ترك هذه القوى المنتصرة فى حالة ضعف اقتصادى شديد لايسمح لها باستمرار الحفاظ على مستعمراتها أو ممارسة الضغوط السياسية عليها ، بل جعلها فى حالة عوز شديد للولايات المتحدة الامريكية القوة العالمية الجديدة.

كل هذه الأحداث بمرارتها وبما سنح فيها من فرص للاستقلال فى اطار الضعف الذى انتاب الدول الرأسمالية الاستعمارية أثارت روح التحدي لدى قادة الحركات الإسلامية والمفكرين الإسلاميين وكانت وراء الدعوة الى استقلال العالم الإسلامي وتقدمه والرغبة في احياء الشريعة الاسلامية واعادة احياء نظامها الاقتصادى.

تعريف علم الاقتصاد الإسلامي:

تستلزم المنهاجية العلمية التوصل إلى تعريف لعلم الاقتصاد الإسلامي. ولدينا دائماً ما يسمي بالتعريف القاموسي أو اللغوي والتعريف الاشتراطي. أما الأول فيعرف الكلمات بمرادفاتها اللغوية معتمداً على الاستعمال الشائع بين الناس وهذا ليس هدفنا.. أما التعريف الاشتراطي فيسمي كذلك لأنه يشترط كما يقول علماء المنطق فهم لفظة معينة بمعنى معين مقصود. يعني هذا أن يكون لدى صاحب التعريف الاشتراطي مفهوم معين للعلم قد يختلف فيه مع الأخرين. وتذهب بعض التعاريف الاشتراطية إلى توضيح المفهوم (أو المفاهيم) التي تقوم عليها بكلمات تفصيلية ومن ثم تصبح تعاريف مركبة[١].

وهناك تعاريف عديدة لعلم الاقتصاد الإسلامي يظهر في بعضها اهتماماً بالعمل والإنتاج أو بعمارة الأرض أو بالعدالة الاجتماعية وفي بعضها اتفاقاً واضحاً مع علم الاقتصاد الوضعي على جوهر مشكلة "الندرة النسبية" Relative Scarcity مع اشتراط الالتزام بالشريعة الإسلامية أو بالإطار الأخلاقي الإسلامي[٢]. وفي عديد من الحالات استخدمت كلمات ذات معان مخصوصة مشتقة من القرآن والحديث بدلاً من كلمات شائعة فى الاقتصاد الوضعى لتأكيد الانتماء الإسلامي.. مثال ذلك استخدام بعض التعاريف للفظة "الطيبات من الرزق" بدلاً من "السلع والخدمات" أو لفظة "الرزق الحلال" بدلاً من "الدخل" أو لفظة "استعمار الأرض" بدلاً من "استغلال الموارد الطبيعية"[٣]. ومنهجياً لابد من توضيح معنى أي كلمة إضافية تستخدم في تركيب التعريف الاشتراطي.. ولذلك فإن التعاريف التي تدخل ألفاظاً ذات معان إسلامية لابد لها من شرح إضافي حتى تتضح للقارئ المعاصر..

ومن الجهة المنهجية نرى أن الالتزام بجوهر الندرة النسبية ضروري في أي تعريف حديث للاقتصاد الإسلامي.. وهذا على سبيل التأكيد ليس تقليداً أو إتباعاً لما سار عليه الأمر في علم الاقتصاد الوضعي ولكن اقتناعاً بأن المخالفة هنا تبعدنا عن الحكمة، وهي ضالة المؤمن. فالمخالفة لن تحرمنا فقط من ثمرة ثمينة من ثمرات تطور الفكر العلمي البحت في الاقتصاد بل أيضاً تبعدنا عن معان واردة في كتاب الله العزيز.

---

(١) محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦.
(٢) محمد أحمد صقر، أبحاث المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى، (مكة – أم الجود، ١٩٧٦).
(٣) قال تعالى : ﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾ (هود : ٦١) أى طلب منكم إعمار الأرض. انظر الإمام الرازى (التفسير الكبير).

أما أن "الندرة النسبية" ثمرة ثمينة من ثمرات تطور الفكر العلمي البحت أو النقـي Pure فلأنها لا علاقة لها بمذهب أو بقيم أخلاقية معينة، وتعبر تعبيراً دقيقاً عن حقيقة واقعية وهى ندرة وسائل إشباع الحاجات من سلع وخدمات في أي مجتمع بالنسبة للاحتياجات منها ، فـي أي فترة زمنية محددة. وفي ميدان الفكر الاقتصادي العلمي لم يتوصل الاقتصاديون من قبـل العثور على مفهوم "الندرة النسبية" والاعتماد عليها من تحديد واضح لمشكلة علم الاقتصـاد ومن ثم التوصل إلى تعريف دقيق لهذا العلم. لذلك كانت التعاريف الشائعة تدور حول جانب أو آخر من المشكلة الاقتصادية دون قدرة على تجميع هذه الجوانـب. فمـن تعريـف لعلـم الاقتصاد على أنه العلم الذي يبحث في أسباب ثروة الأمم فهو يركز على نمو الناتج الحقيقي، أو أنه العلم الذي يبحث في كيفية توزيع الناتج، وهذا جانب آخر، أو أنه العلم الذي يبحث في كيفية اكتساب الدخل وكيفية إنفاقه... إلخ[1]. أما في إطار مفهوم الندرة النسـبية فـإن علـم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية النـادرة لإنتـاج وتوزيع السلع والخدمات التي يشبع الحاجات غير المحدودة وفقاً لتفضيلات المجتمع حاضراً ومستقبلاً[2]. وهذا تعريف يجمع كافة جوانب المشكلة من إنتاج وتوزيـع واسـتهلاك ونمـو (بالإشارة إلى لفظة المستقبل). كذلك يبرز التعريف ضرورة استخدام المـوارد الاقتصـادية بأفضل ما يمكن من حيث أنها نادرة بالنسبة للحاجات غير المحدودة وهذه أهم مسألة بالنسبة لحصول المجتمع على أقصى ما يمكن من هذه الموارد، أي تحقيق أقصى قدر ممكـن مـن الرفاه.

من جهة أخرى يجب التأكيد على أن الندرة النسبية لها ما يدل عليها في كتاب الله، ومـن ثم لا يجب تجاهلها بحجة أن الاقتصاديين الوضعيين كانوا هم أصحابها في العصر الحديث. وبداية يجب التأكيد على أن "الندرة " بمفهومها النسبى التى يتكلم عنه رجال الاقتصاد تختلف عن "الندرة" بمفهومها المطلق ، وهذه الأخيرة يجب أن تستبعد تماماً خاصة فى اطار المفاهيم الاقتصادية الاسلامية .. وفي القرآن الكريم أن الله سبحانه وتعالى خلق الأرض ﴿**وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ**﴾(فصلت: ١٠). وهناك آيات أخرى تعدد نعم الله سبحانه وتعالى على بني آدم تنفي تماماً معنى الندرة المطلقة. بعـد ذلك علينا أن نتأمل المعاني الواردة في بعض الآيات القرآنية حتى نطمأن إلى صحة مفهـوم

---

(١) المفهوم الأول لآدم سميث والثانى لدافيد ريكاردو والثالث لألفريد مارشال. انظر مراجع تاريخ الفكر الاقتصادى
(٢) ساموبلون وغيره من الكتاب المعاصرين. انظر ساموبلسون Economics طبعات عديدة.

الندرة النسبية إسلامياً. من هذه المعان ما ورد في قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ (٢٠) وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ (٢١)**﴾(الحجر). يقول الإمام الرازي وعامة المفسرين "على أن المراد بقوله: (وإن من شيء إلا عندنا خزائنه) هو المطر وذلك لأنه هو السبب للأرزاق ولمعايش بني آدم وغيرها من الطيور والوحوش"، لكن التخصيص بالمطر "تحكم محض، لأن قوله (وإن من شيء) يتناول جميع الأشياء إلا ما خصه الدليل، وهو الموجود القديم الواجب لذاته، وقوله (إلا عندنا خزائنه) إشارة إلى كون تلك الأشياء مقدورة له تعالى. وحاصل الأمر فيه أن جميع الممكنات مقدورة له ومملوكة يخرجها من العدم إلى الوجود كيف شاء، **إلا أنه تعالى وإن كانت مقدوراته غير متناهية إلا أن الذي يخرجه منها إلى الوجود يجب أن يكون متناهياً لأن دخول ما لا نهاية له في الوجود محال** فقوله (وإن من شيء إلا عندنا خزائنه) إشارة إلى كون مقدوراته غير متناهية وقوله "وما نزله إلى بقدر معلوم) إشارة إلى كل ما يدخل منها في الوجود فهو متناه"[1]. ولزيادة وضوح المعنى نتأمل في قوله تعالي ﴿ **وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ** ﴾(الشورى: ٢٧) وقيل في تفسير هذه الآية أن البسط في الرزق هو أن يعطي الإنسان أكثر من حاجته فيطغي. ولكن يلاحظ أن تقدير "الحاجة" في هذا التفسير موكول إلى الله سبحانه وتعالى لقوله في الحديث القدسي "وإن من عبادي من لا يصلحه إلا الفقر فإن أغنيته أفسده ذلك وإن من عبادي من لا يصلحه إلا الغنى فإن أفقرته أفسده ذلك".. أما إذا اعتبرنا الإنسان هو الذي يقدر حاجاته بنفسه لنفسه فإنه يتوسع فيها. فإنه كما يقول سبحانه وتعالى ﴿**وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ** ﴾(٨: **العاديات**) وقد زين الله له ﴿ **حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ** ﴾ (**آل عمران** :١٤). وهنا يصبح البسط في الرزق قريناً بحصول الإنسان على كل ما يريد وهو الكثرة الكثيرة أو غير المحدودة من خير الدنيا وهو مما يجعله يطغي ويبغي في الأرض. لذلك فإن رحمة الله بعباده تتحقق من خلال قوله (ولكن ينزل بقدر ما يشاء إنه بعباده خبير بصير). وهناك حكمة إلهية تبدو من خلال عدم بسطه وتعالى الرزق لعباده وهي أنه طالما لم يشبع الإنسان الحاجات الكثيرة أو غير المحدودة التي يريدها لنفسه في أي حيز من الزمان فإنه سيظل دائب العمل والسعي لكي ينتج المزيد، وفي هذا استمرار

---

(١) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازى، مجلد ١٩-٢٠، دار الكتب العلمية – بيروت، ص ١٣٨.

عملية إعمار الأرض على مدى الزمن وهو ما أراده الله إلى قيام الساعة حتى يتم إبتلاء الحق للخلق: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ (الكهف: ٧).

لكل ما سبق فإننا نرى أن التمسك بمفهوم الندرة النسبية أصبح ضرورياً في أي تعريف معاصر لعلم الاقتصاد الإسلامي ولكن مع تقييد هذا المفهوم بالشريعة الإسلامية ومقاصدها.

وعلى ذلك فإن من الممكن تعريف علم الاقتصاد بأنه "العلم الذي يتحدث في أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة لإنتاج أقصى قدر ممكن من السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وتوزيع الناتج وتنميته في إطار الشريعة الإسلامية ومقاصدها". ويلاحظ أننا في هذا التعريف استبدلنا لفظة "الموارد الاقتصادية النادرة" التي تظهر عادة في تعريف علم الاقتصاد الوضعي بلفظة "الموارد الاقتصادية المتاحة" وذلك لتفادي أي نوع من اللبس الذي قد يقع لأول وهلة بين الندرة المطلقة والندرة النسبية. هذا مع تأكيد بأن لفظة المتاحة Available لا تنفي أن الموارد نادرة بالنسبة للاحتياجات منها خلال فترة معينة. ومن ثم كانت عبارة "إنتاج أقصى قدر ممكن من السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع" التي ظهرت في التعريف تعني أن الموارد المتاحة لن تفي بإنتاج كل ما يحتاجه المجتمع وإنما في حالة استخدامها بأفضل الطرق الممكنة سننتج أقصى قدر ممكن وهذا جوهر "الندرة النسبية" في جانب النشاط الإنتاجي. وبالإضافة فإن وضع قيد الشريعة الإسلامية لا ينفي أبداً أن توظيف الموارد الاقتصادية المتاحة البشرية والطبيعية والمادية سوف يتم بأفضل ما يمكن وفقاً لمقتضيات العقل والمعرفة والخبرة البشرية ولكن سوف يؤكد أن العمليات الإنتاجية جميعها وما يلزمها من عقود ومعاملات سوف يتم في إطار ما أحل الله عز وجل وما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسلمين واجتهادات أهل الفقه والعلم المتفق عليها. وكذلك فإن توزيع الناتج سوف يتم وفقاً لمقتضيات "العدل" في الشريعة ومقاصدها. وتنمية هذا الناتج سوف تتم في إطار حسن استخدام الموارد وتنميتها لأجل مواكبة النمو السكاني ونمو الحاجات وزيادة قوة المسلمين وسعادتهم ليس فقط حاضراً وإنما أيضاً مستقبلاً.

ومن الممكن منهاجياً وضع ألفاظ ذات صبغة إسلامية لكي تشرح بعض المعاني في التعريف مما يجعله تعريفاً مركباً دون أن يتغير جوهره. فمن الممكن القول بأن علم الاقتصاد الإسلامي هو "العلم الذي يبحث في أفضل استخدام ممكن لما أتاحه الله من موارد بشرية وطبيعية ومادية لإنتاج أقصى ما يمكن من الطيبات والمنافع الحلال التي تشبع الحاجات

الرشيدة حاضراً وتوزيعاً عادلاً والعمل على نموها مستقبلاً وذلك في إطار القيم العقدية والشريعة الإسلامية".

كذلك يمكن تعريف الاقتصاد الإسلامي بأنه "العلم الذي يبحث في أفضل استخدام ممكن للطاقات والموارد البشرية وغير البشرية المتاحة بما يؤدي إلى اكتساب أقصى ما يمكن من دخول حلال حالياً ومستقبلاً وتوزيعها وإنفاقها في إطار العقيدة والشريعة الإسلامية" وهذا التعريف أيضاً لا يهمل ظاهرة "الندرة النسبية" بل يقر بوجودها من خلال كلمات "أفضل استخدام ممكن".. و "اكتساب أقصى ما يمكن من دخول".. إلخ. إلا أنه يبرز أهمية "اكتساب وإنفاق الدخل الحلال" وهو شرط هام يتضمنه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما تزال قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع : عن عمره فيم أفناه وعن شبابه فيم أبلاه وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن علمه ماذا عمل فيه؟ (رواه البيهقي وغيره ورواه الترمذي من حديث أبي برزة وصححه).

المزيج المتميز لعلم الاقتصاد الإسلامي:

إن الصفة الإسلامية التي تلحق بعلم الاقتصاد الذي نبحث في منهجه العلمي تعني بالضرورة التزامه بالإطار الشرعي والعقدي الإسلامي ولكنها لا تنفي أن يكون بينه وبين علم الاقتصاد الوضعي أمور مشتركة. ولقد ذهب فريق من علماء الشريعة والفقهاء المعاصرين إلى الاعتقاد بأن الأصول الشرعية والقيم الإسلامية في مجال المعاملات الاقتصادية هي ذاتها التي يتكون من مجموعها علم الاقتصاد الإسلامي. ومثل هذا الاعتقاد لن يكون صحيحاً إلا إذا زعمنا أيضاً بأن علم الاقتصاد الوضعي هو مجموعة القوانين والأعراف والسلوكيات الأخلاقية التي تحكم النشاط الاقتصادي. ولن يوافق على هذا القول إلا من لم يتعرف على طبيعة المشكلة أو الظاهرة الاقتصادية والمهام التي ينبغي أن يتصدى لها الاقتصاديون في تحليل ومعالجة هذه المشكلة بعناصرها المختلفة في الواقع العملي. ومن جانب آخر اعتقد البعض من الاقتصاديين الذين تأثروا كثيراً بعلم الاقتصاد الوضعي أن الإطار العام الممثل في القواعد الشرعية والقيم العقدية محايد تماماً بالنسبة لعملية التحليل الاقتصادي حتى أنهم في أبحاثهم لم يأتوا بشيء من جديد عما هو معروف في علم الاقتصاد الوضعي.

والحقيقة أن أهم ما يميز الاقتصاد الإسلامي أنه ليس علماً شرعياً محضاً كما أنه ليس علماً وضعياً .. وعلينا إذن أن نعرف في أبحاثنا الاقتصادية الإسلامية كيف نلتزم بالأطر

الشرعية وكيف نترجم معاني القيم العقدية في نفس الوقت الذي نفتح فيه باب الاستفادة من علم الاقتصاد الوضعي، وهذا ما نسعى إلى بيانه فيما يلي:

أولاً – كيفية الالتزام بالأصول الشرعية والقيم العقدية في مجال التحليل الاقتصادي:

كما ذكرنا، فإنه لا يصح النظر إلى الأصول الشرعية والقيم العقدية الإسلامية الخاصة بالمعاملات الاقتصادية على أنها هي ذاتها التي يتكون علم الاقتصاد الإسلامي منها. إن الأصول الشرعية والقيم العقدية بصفة عامة ليس فكراً من نتاج عقولنا نطورها أو نجتهد لجعلها ملائمة لأغراض أي علم من العلوم التي تخص حياتنا، اقتصاد أو غيره، وإنما هي في مقام "القواعد الحاكمة" أو "الإطار" الملزم الذي لا نملك أن نتعداه. وبالتالي فإن علينا واجباً أن نبحث في كيفية الالتزام بهذا الإطار في عملية التحليل الاقتصادي.

إن المنهج العلمي الصحيح يستلزم من الباحثين القيام بترجمة معاني الأصول الشرعية والقيم أو الدوافع العقدية إلى مقدمات أساسية Postulates أو مُسلمات Axioms ذات علاقة مباشرة بالمشكلة أو الظاهرة التي نبحثها، ومن ثم يصبح تحليلنا لهذه المشكلة أو الظاهرة ملتزماً بها. بعبارة أخرى فإن عملنا هنا سوف ينصب على بناء "المقدمات الأساسية" أو "المسلمات" والتي ستكون بمثابة حلقات وسيطة بين الأصول الشرعية والقيم العقدية التي علينا الالتزام بها كما هي وبين التحليل والبحث الذي علينا أن ننطلق فيهما وفقاً لما لدينا من قدرات عقلية وخبرات عملية في مجال ما نقوم بتحليله وبحثه.

علينا أن نعطي بعض أمثلة. عند تحليل سلوك المستهلك المسلم سنجد بعض أمور واضحة تماماً لا تحتاج إلى اجتهاد. فالمحرمات من الأطعمة أو الأشربة أو الألبسة يجب التسليم باستبعادها من مجموعة السلع التي سوف ينفق عليها المستهلك دخله. ولكن بعض الأمور الأخرى يجب الاجتهاد فيها. مثلاً، السلوك الاستهلاكي الرشيد للمسلم يجب أن يكون بين حدي الإسراف والتقتير لقوله تعالي ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا**﴾(الفرقان: ٦٧). علينا هنا أن نجتهد في وضع مفاهيم اقتصادية واضحة لكل من الإسراف والتقتير حتى نعتمد على هذه المفاهيم في اقتراح مقدمات أو مسلمات نلتزم بها في تحليل السلوك الاستهلاكي الرشيد للمسلم. مثال آخر. في مجال التجارة والتمويل نأخذ تحريم الربا أمراً مسلماً به لا جدال فيه لقوله تعالي: ﴿ **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** ﴾(البقرة: ٢٧٥) ولكن حتى لا نترك مجالاً لمن يقول أن الربا هو كذا وليس بكذا علينا

أن نضع مفهوماً اقتصادياً واضحاً يأخذ في الاعتبار الأشكال الواقعية للربا، ونضمنه في المسلمات أو المقدمات الأساسية التي سوف نلتزم بها في تحليل مشكلات التمويل والمعاملات النقدية.

ثانياً – نطاق وقيود الاستفادة من علم الاقتصاد الوضعي:

بداية يجب التحذير من التسليم أو الأخذ بالتفسيرات التي تقدمها لنا أية نظريات وضعية قائمة على مقدمات أساسية أو مسلمات مستمدة من فلسفات أخلاقية أو قيم وضعية منافية للأصول الشرعية والقيم الإسلامية أو متعارضة معها جزئياً أو كلياً.

والمثال الذي يأتي في المقدمة هو النظرية الماركسية، وامتدادها فيما بعد (النيوماركسية)، حيث إنها قائمة في المقام الأول على اعتبار العامل المادي البحت هو الأصل أو الأساس في تفسير سلوك الإنسان والتطور التاريخي للمجتمعات. فالعامل المادي البحت هو وحده المتغير المستقل Independent Variable بينما أن أية قيم أخلاقية أو روحية أو عقائدية دينية إنما هي عوامل أو متغيرات تابعة Dependent Variables بمعنى أنها منبثقة من الرغبة في تحقيق المصالح المادية وأنها متطورة، وفي تطورها تعكس تطور المصالح وتغير هياكل العلاقات الانتاجية وتطور العقل الإنساني من "اللاوعي" إلى "الوعي"[1].

ثم نأتي إلى النظريات التي نشأت في المجتمعات الرأسمالية أو في إطار اقتصاديات السوق بصفة عامة، والتي هي من وضع اقتصاديين غربيين غير منكرين أصلاً للأديان أو للأخلاق أو لدور المؤسسات Institutions كعوامل مستقلة يمكن أن تؤثر في النشاط الاقتصادي. ولكن الغالبية العظمى من هؤلاء الاقتصاديين رأوا أن ادخال هذه العوامل "غير الاقتصادية" فى بحث المشاكل الاقتصادية أو فى اقتراح علاج لها سوف يعقد عمليات التحليل ويبعد الاقتصاد عن نهجه العلمى الذى يميزه بين العلوم الاجتماعية المتصلة به .ولقد نما هذا التوجه بين علماء الاقتصاد الوضعى تدريجياً منذ القرن السادس عشر ميلادى الى درجة أن قلة قليلة من هؤلاء الاقتصاديين الغربيين فقط هم الذين عملوا على إدخال الدوافع الدينية أو القيم الأخلاقية أو العامل المؤسسي في صلب نظرياتهم. ومثال هذا آدم سميث A. Smith مؤسس المدرسة التقليدية Classical School في اعتماده على مجموعة الدوافع الأخلاقية لدى كل فرد في تفسير الدافع على العمل والإنتاج والمبادلة وتكوين الثروة وكيف أن السعي

---

1) Ekelund, R.B. and Herbert, A. History of Economic Theory and Method, 3 rd. ed., McGraw Hill, 1990, Chapter 11.

لتحقيق المصلحة الخاصة للفرد يؤدى بلاوعى الى تحقيق لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، وتلك هي فكرة "اليد الخفية" والتي أسماها البعض من الغربيين "يد الرب الخفية" Invisible Hand of God حيث رأوا كيف حاول سميث عن طريقها تفسير القوانين الطبيعية الكلية التي تحكم النشاط الاقتصادي عن طريق الإنسان الفرد وما فطر عليه من دوافع أو ميول أخلاقية. ومن أمثلة من أدخلوا القيم الدينية مباشرة في تحليلهم ماكس فيبر Max Weber من المدرسة التاريخية ذات التوجيه المؤسسي، ولقد قام بتفسير نشأة الرأسمالية الحديثة في أوروبا بالتطور من الكاثوليكية إلى البروتستانتية حيث أدى هذا إلى نبذ فكرة حرمة تكوين الثروة على إطلاقها والتي ارتكزت على مقولة الآباء الأوائل "إن الغني ظالم أو وارث لظالم"(١)، وشرح فيبر كيف سمحت العقيدة البروتستانتية لأبنائها بالإنطلاق في مجال الإنتاج وتكوين الثروة طالما أن هذا يتم في إطار منفعة الناس ودون ظلم لهم، بل أن سلوكهم الاستهلاكى الذى اتسم بشيء من الزهد في الدنيا أدى الى النمو الاقتصادى. وتفسيرذلك عنده أنه لما نما الإنتاج لم ينمو الاستهلاك بنفس المعدلات فنمت المدخرات والاستثمارات والثروات وبزغ نجم الرأسمالية في بلدان أوروبا البروتستانتية قبل غيرها(٢).

ولكن كما سبق وذكرنا فإن معظم أعضاء المدارس الاقتصادية الغربية لم يدخلوا العقيدة الدينية أو القيم الأخلاقية – أياً كانت هذه – في تحليلهم ونظرياتهم. بل أنهم تعمدوا أن يعزلوا العقيدة أو القيم الأخلاقية عن التحليل الاقتصادي وقيل أنهم حققوا نجاحاً علمياً من حيث نجحوا في عملية العزل هذه التي تعني تحييد الظاهرة الاقتصادية من جميع الظواهر الأخرى الوثيقة الالتصاق بها. وكما هو معروف فإن إحدى المدارس، وهى المدرسة التقليدية الحديثة Neo-Classical School غالت في تصوراتها الفكرية التجريدية بهدف التوصل إلى قوانين اقتصادية بحتة. ولكن بالقدر الذي نجح فيه أعضاء هذه المدرسة في هدفهم بالقدر الذي مسخوا فيه شخصية الإنسان وأهبطوه إلى كائن اقتصادى يستهلك وينتج ويأخذ نصيبه من الناتج بدوافع مادية بحتة منبعثة من فردية ذاتية.

ومن الوجهة المنهاجية فإن المقدمات الأساسية أو المسلمات التي بنيت على أساسها النظريات الغربية تعتبر إما باطلة تماماً أو أن صياغتها غير معدة لتعبر عن الأصول

---

(١) انظر فترة العصور الوسطى والقول المأثور عن الآباء الأوائل جيروم واوجستين. انظر أيضا عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٢٧. وانظر للتفصيل مساهمات العصور الوسطى في : Erik Roll, A History of Economic Thought,4th edition, homewood,Ill: Irwin,1974

2) Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (Translated in English, 1930) See Schweitzer, A, Typological Method in Economics : Max Weber's Contribution, History of Political Economy, Vol. 2, Spring 1970, PP. 66-99.

الشرعية والقيم العقدية الإسلامية. وبالتالي فإن التفسيرات التي تقدمها هذه النظريات للسلوك الاقتصادي للإنسان أو لمجريات النشاط الاقتصادي للمجتمع لا هي بالمقبولة أو المفيدة لنا في علم الاقتصاد الإسلامي.

ومع أخذ ما سبق في الاعتبار، والتحذير الشديد من خطأ الأخذ بتفسيرات نظرية قائمة على مقدمات أساسية مرفوضة لدينا إسلامياً فإن المجال مازال مفتوحاً للاستفادة من علم الاقتصاد الوضعي وذلك بشرط التدقيق فيما يمكن الاستفادة منه والاجتهاد في كيفية الاستفادة.

ومن حيث المنهج العلمي فإن المكاسب التي يمكن الحصول عليها من علم الاقتصاد الوضعي يمكن أن تصنف إلى **مكاسب تعليمية ومكاسب تحليلية**.

وبالنسبة إلى **المكاسب التعليمية** فنجنيها من دراسة النظريات الاقتصادية الوضعية حينما نقوم باستعراض هذه النظريات، كيف تطورت استجابة لتطور المشكلات الاقتصادية؟، وكيف تناولت هذه المشكلات في إطار فروض ومقدمات أساسية معينة تعكس فلسفات النظم الوضعية التي تنتمي إليها وظروفها الواقعية؟ وحينما نقوم بهذا العمل فإننا أولاً نحاط علماً ببعض المشكلات الاقتصادية التي علينا نحن أيضاً أن نواجهها عملياً في نظام اقتصادي إسلامي ونعمل على علاجها. كذلك فإن التعرف على الفروض أو المقدمات الأساسية التي اعتمدت عليها هذه النظريات مفيد طالما تفهمنا نسبتها أو ملائمتها للفلسفات أو للظروف الوضعية حيث سوف يساعدنا هذا منهاجياً في وضع مقدمات أساسية مناسبة للاقتصاد الإسلامي، أما بمفهوم المخالفة إذا كنا مختلفين تماماً أو بمفهوم المشابهة في بعض الأحيان إذا كان ثمة وجه لذلك. ولنأخذ مثال أو مثالين لبيان ما نقول.

إن تفسير كارل ماركس للسلوك الإنساني وللتاريخ في إطار المادية الجدلية Dialectic Materialism مرفوض كلية من وجهة النظر الإسلامية، ومع ذلك فإن هناك مكاسب تعليمية يمكن بيانها من النظرية الماركسية. إن إحدى المشكلات التي تناولها ماركس في تحليله تخص عملية التركيم الرأسمالي (الإدخار والاستثمار) والتي تتم بمعدلات مرتفعة في إطار فروض أو مقدمات أساسية تعكس حرص الرأسماليين الشديد على مصالحهم المادية فقط دون أي مراعاة للآخرين أو للمصلحة الاجتماعية.. لذلك فهم يخفضون أجور العمال إلى أدنى حد ممكن ويعملون على إحلال الآلة محل العمل لمزيد من خفض نفقات الإنتاج

ويدخرون أقصى ما يمكن ويستثمرون ما يدخرونه لكي يبقوا في حلبة الإنتاج وتنمو ثرواتهم الخاصة بأعلى معدلات ممكنة.

إن هذه السلوكيات والعلاقات الإنتاجية سوف تؤدي في النظرية الماركسية إلى التقدم التقني ونمو الإنتاج والدخل ولكن تؤدي من جهة أخرى إلى توزيع الدخل بصفة مستمرة ومتزايدة لصالح الرأسماليين وليس لصالح العمال. فإذا كان العمال هم غالبية المجتمع والمستهلكين لمعظم الإنتاج فإن الأزمة الطاحنة سوف تحدث. فالناتج ينمو والاستهلاك لا ينمو معه بنفس الطريقة فتتكدس البضائع في المخازن، وحيث يصاحب هذا تفشي البطالة بين العمال فإن النظام الرأسمالي ينتهي إلى الإنهيار.. والقيم الإسلامية لا تتفق مع جشع أو طمع الرأسمالية ولا تتفق مع غياب العدالة في توزيع الدخل كما أنها ترفض الفرض الماركسي القائل بأن العمال وحدهم هم أصحاب الحق في الناتج وفي رؤوس الأموال.. ولكننا مع ذلك نجد مكاسب من قراءة سلوك الإنسان فى التحليل الماركسى.. إن تسلط المصالح المادية وحدها على سلوك أصحاب رؤوس الأموال لا تؤدي إلا إلى إنهيار مصالحهم في النهاية. كما أن قضية الصراع الطبقي التي يتصور ماركس أنها القضية المحورية لا تترك المجتمع إلا في حالة تشقق بين طبقتين إحداها تستغل والأخرى تُستغل ولا نهاية لهذا الصراع إلا بإنهيار نظام المجتمع. وهذا كله يفيدنا في إثبات صحة قضية السلوك الإسلامي الرشيد الذي يجمع ما بين توازن المصالح الخاصة فى اطار المصالح العامة وتوازن الحاجات المادية والمتطلبات الروحية فى اطار توازن المعاملات والعبادات أو توازن حاجات الدنيا مع متطلبات الآخرة.. قال تعالي ﴿ **رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ** ﴾(**النور : ٣٧**) ومدح سبحانه وتعالى الذين يقولون ﴿ **رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ**﴾ (البقرة: ٢٠١) لذلك يتأكد لنا أن الانحراف عن السلوك الإيماني لا يؤدي إلى خراب المجتمع في النهاية.

مثال ثان يمكن أن نأخذه من تحليل سميث لكيفية تحقق المصلحة العامة من خلال سعي كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة، وهذا هو جوهر "اليد الخفية". لقد اعتمد سميث في نظريته على مقدمات بشأن الدوافع الأخلاقية للأفراد منها حب النفس (أو الأثرة) والعطف على الآخرين ومنها حب العمل والمبادلة ومنها الرغبة في تكوين الثروة.. والإسلام يضع الإيثار altruism فوق الأثرة selfishness وينظم العلاقات والمعاملات بين أفراد المجتمع على أساس أن العدل شريعة والمحبة عقيدة وليس مجرد العطف Sympathy كما يقول سميث.

ولا يمانع الإسلام في تكوين الثروة ولكن من باب الحلال فقط وعلى شرط إخراج ما فيها من حق للسائل والمحروم. فإذا قمنا بدراسة نظرية سميث نستطيع الاستفادة من وضع مقدمات مختلفة كالإيثار بدلاً من الأثرة ونرى ما يترتب على ذلك، أو تعديل بعض المقدمات مثل أثر الاقتصار على تكوين الثروات الحلال وأثر إنفاق جزء منها دورياً على أهل الفقر والمسكنة ... إلخ. وإذاً فإن لدينا شيئاً نبدأ منه تحليلنا حينما نقرأ النظرية الوضعية.

مثال ثالث نستشفه من تحليل ماكس فيبر. ففي تحليله عن الترابط بين انتشار المذهب البروتستانتي في أوروبا وبزوغ الرأسمالية، وهو أمر لا نكترث به في حد ذاته من المنظور الإسلامي، يقدم لنا أفكاراً يمكن الاستفادة منها من الوجهة التعليمية. ومن ذلك عرضه للدوافع التي تؤدي إلى نمو الإدخار، ومن ثم الاستثمار، وهي العمل الجاد والإنتاج الذي يؤدي إلى زيادة الدخول من جهة والاعتدال أو الزهد في استهلاك من جهة أخرى. ولا شك أننا في الاقتصاد الإسلامي نجد دوافع متشابهة بالرغم من اختلاف الأصول الدينية التي تستند إليها هذه الدوافع.

وبالإضافة إلى ما سبق هناك علاقات اقتصادية سوف تتبين لنا من دراسة النظريات الوضعية المختلفة ونستطيع تعلمها والاستفادة منها في الاقتصاد الإسلامي دون أي إنحراف عن الأصول الشرعية أو القيم العقدية الإسلامية. وسوف نجد أن مثل هذه العلاقات لها شبه كبير بالقوانين المعروفة في العلوم البحتة. ومن هذه العلاقات زيادة ناتج العملية الإنتاجية بسبب تقسيم العمل وقد اكتشفها وشرحها أبو حامد الغزالى فى القرن الخامس الهجرى ثم بينها وفصلها تفصيلاً ابن خلدون فى القرن السابع الهجرى قبل أن يكتب عنها آدم سميث من بعده بما يقرب من أربعة قرون. وكذلك العلاقة الطردية بين كمية النقود والأسعار والتي اكتشفها المقريزي تلميذ ابن خلدون كما اكتشفها أصحاب نظرية الكمية في النقود Quantity Theory of Money في القرن التاسع عشر. هناك أيضاً علاقة تناقص الغلة لابد أن تحدث طالما توافرت ظروفها في الأجل القصير: عنصر إنتاجي متغير وعنصر إنتاجي (أو عناصر) في حالة ثبات، بالاضافة الى تقنية ثابتة. وكذلك العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة في السوق وسعر السلعة (دع جانباً النظريات التي تسعى لتفسير هذه العلاقة) وهناك أمثلة أخرى ولكننا قد أوضحنا ما نقصده بالمكاسب التعليمية.

أما **المكاسب التحليلية** فنجنيها من التعرف على الفنون التحليلية التي نمت في علم الاقتصاد الوضعي والتي تطور استخدامها مع تطور المواهب والخبرات في كيفية تناول

المشكلات وتصنيفها وكيفية تحليلها أو قياسها. ومثال هذه الفنون تقسيم الظواهر الاقتصادية إلى جزئية Micro وكلية Macro والتفرقة بين الرصيد Stock والتيار Flow حيث الأول يقيس الكم بمعزل عن الزمن والأخير لا يقيسه إلا في إطار الزمن، والتفرقة بين المتغيرات المستقلة Independent والتابعة Dependent ، والمتغيرات الداخلية Homogeneous والخارجية Exogenous. ومن الفنون التحليلية أيضاً استخدام الرياضيات والإحصاء كلما لزم الأمر وذلك للتوصل إلى نتائج أكثر دقة من التحليل. ويلاحظ أن الفنون التحليلية "محايدة" بطبيعتها لا تتدخل في وضع المفاهيم أو المقدمات الأساسية أو في وضع الفروض المفسرة.. وحتى تتكون الملكة في استخدام الفنون التحليلية للاقتصاد الإسلامي لابد من الإطلاع على عدد كبير من البحوث والنظريات الاقتصادية الوضعية في البداية..

بناء النظرية في علم الاقتصاد الإسلامي: الضرورة والمتطلبات والخطوات:

أ – الضرورة:

إن كل ما سبق ذكره عن ضرورة وكيفية الالتزام بالشريعة والقيم العقدية الإسلامية من جهة وإمكانية وكيفية الاستفادة من الاقتصاد الوضعي من جهة أخرى، يضع بين أيدينا قواعد عامة تيسر علينا مهمة البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي. ولكن هذه القواعد مهما كانت لن تغني عن "النظرية" والدور المنوط بها في التحليل الاقتصادي وفي بناء السياسات الاقتصادية الإسلامية. وإذا رجعنا إلى تعريف العلم في بدايات هذا المقال سنلاحظ أن علم الاقتصاد الإسلامي لن يصبح علماً مستقلاً له كيانه إلا بعد أن تنمو بداخله أدوات متخصصة للتحليل والتفسير واكتشاف الحقائق ألا وهي النظريات العلمية..

إن بناء النظرية الاقتصادية ليس أمراً يسيراً على الإطلاق. لقد تم بناء النظرية في الاقتصاد الوضعي على مدى طويل من الزمن في مواجهة المشكلات الاقتصادية وتطورها وفي أطر مذهبية معينة. كما تطورت النظرية مع تطور طرق التحليل ومع كل مساهمة صغيرة أو كبيرة يأتي بها أحد المفكرين الاقتصاديين. فلم ينفرد أحد من الاقتصاديين مهما كان شأنه أو ذكاؤه في وضع نظرية من النظريات الاقتصادية وذلك بالرغم مما يقال هذه نظرية سميث أو هذه نظرية ماركس أو تلك هي نظرية كينز. ولقد كان الفضل لبعض كبار المفكرين الاقتصاديين (أمثال هؤلاء) أن يضيفوا شيئاً جوهرياً إلى تراث سابق من الفكر العلمي فكان من نصيبهم أن نسبت إليهم النظريات ولكن ليس أكثر من هذا.

ب – المتطلبات:

حينما نأتي إلى بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية لا نستطيع أن ندعي أن مثل هذا العمل سيجري إنجازه الآن أو غداً أو بعد عدد من السنوات . بل أن هذا البناء سيأخذ ما يأخذه من المدى الزمني الطويل وليس بإمكاننا أن نقدر مداه أو طوله وإنما بإمكاننا أن نقدر العوامل المحددة له. هذه العوامل في تقديري هي : (١) وجود أهل الاجتهاد، (٢) توافر المناخ الإسلامي، الثقافي والاجتماعي والسياسي، الذي يرعى أهل الاجتهاد ويشجعهم ويسهم في إفراز ونمو عناصر البحث العلمي البشرية وغير البشرية، (٣) وجود ونمو التجربة الاقتصادية الإسلامية سواء على المستوى الجزئي Micro أو المستوى الكلي Macro.

ووجود أهل الاجتهاد شرط ضروري حيث أنه بدونهم لن يتم شيء.. وهؤلاء هم هبة الله للمجتمع الإسلامي في أي زمن من الأزمنة وكلما زاد عددهم في مجال من المجالات فتحت أبواباً جديدة للعلم والتقدم .. وبالنسبة للاقتصاد الإسلامي لابد أن يتوافر للواحد منهم معرفة كاملة لكل ما يخص المشكلة التي يبحثها في القرآن والحديث النبوي واجتهادات السابقين من علماء المسلمين من جهة ومعرفة كاملة بكل ما يمكن اشتقاقه أو اكتسابه من علم الاقتصاد الوضعي في إطار الأصول الشرعية والقيم العقدية الإسلامية. ولابد من التأكيد على أن المجتهد لابد وأن يكون مجدداً وليس مقلداً.

والمناخ الثقافي والاجتماعي والسياسي الإسلامي الذي يرعى أهل الاجتهاد ويشجعهم ويسهم في إفراز ونمو أعداد الباحثين ويوفر لهم إمكانات البحث العلمي الصادق ضرورة أخرى لا غنى عنها في المدى الطويل.. فمن جهة يحتاج أهل الاجتهاد إلى رعاية من أولى الأمر ومن ابناء مجتمعاتهم حتى يعملوا ويخرجوا نتاج أعمالهم إلى كل من يستفيد منه. ولابد أن نتوقع أن الاجتهادات الاسلامية العلمية الصادقة ،في مرحلة التحول التي لابد وأن نمر بها في عصرنا الحاضر، لن تنال إعجاب العلمانيين أو اولئك الذين أصبحوا عبدة للثقافة وللنظم الغربية أو للإشتراكية العلمية.. من جهة أخرى فإن المناخ الثقافي والاجتماعي لابد وأن يعمل على بث الثقافة الاقتصادية الإسلامية عموماً وإعطاء علم الاقتصاد الإسلامي الاهتمام اللائق به في الجامعات خصوصاً، ثم تشجيع الباحثين فيه بإمدادهم بما يحتاجونه من مستلزمات البحث العلمي.. وكلما زاد عدد الباحثين الصادقين في الاقتصاد الإسلامي كلما زاد الأمل في خروج بعض أهل الاجتهاد المميزين من بينهم.

أما التجربة الاقتصادية الإسلامية فهي شرط علمي هام يكمل الشرطين الضروريين السابقين. فالنظرية الاقتصادية الوضعية في إطارها المعاصر "إيجابية" Positive Theory، حيث تحتاج في بنائها إلى الاستناد الى الواقع المشاهد ، أولاً لأخذ ملاحظات عنه تستخدم فى وضع المقدمات الأساسية أو البديهيات التي تمثله على اكبر درجة ممكنة من الدقة ، والالتزام بها في عملية التحليل ، وثانياً لجمع بيانات واقعية وصادقة عن الظاهرة أو المشكلة الاقتصادية محل البحث لاستخدامها فى التحليل لأجل الخروج بفرض يفسرهذه المشكلة . أما الخطوة التالية فتتمثل فى ضرورة اختبار صحة النظرية في النهاية على أساس بيانات واقعية.. وهذا هو جوهر المفهوم التجريبي والذي ،كما نلاحظ، يرتبط بمنهج الاستقراء.

ولكن الحقيقة أن التجربة الإسلامية المعاصرة مازالت استثنائية إذا تحدثنا عنها على المستوي الكلي Macro.. فليس هناك من البلدان الاسلامية في العالم إلى الآن من قام باتخاذ خطوات عملية ايجابية لتطبيق النظام الاقتصادى الإسلامي كاملاً (حتى فى القلة من البلدان التى اعلنت التزامها بتطبيق الشريعة الاسلامية) .هذا بينما أن هناك اتجاه مستمر للمضى فيما هو قائم ، أى نظام السوق الذى يغلب عليه الطابع الليبرالى الرأسمالى . أما بالنسبة للمستوى الجزئي Micro فهناك تجارب محدودة كما هو الحال مثلاً في مجال البنوك والشركات الإسلامية ، ومن الممكن علمياً الاجتهاد فى مجال بناء النظرية الاسلامية فى المجالات التي قامت فيها تجربة . لكن إذا قيل أن "التجربة الاقتصادية الإسلامية الكلية" شرط ضروري، أي لازم ولا يمكن الاستغناء عنه، لبناء "النظرية الاقتصادية الإسلامية" فى أى مجال فإن علينا أن نؤجل معظم هذا البناء الآن. وبينما يؤيد بعض الإسلاميين هذه المقولة ويرون أنه لا سبيل لبناء نظرية اقتصادية إسلامية قبل بناء نظام اقتصادي إسلامي متكامل فإن البعض الآخر لا يرى ذلك على الإطلاق.

والحقيقة أن الذين يرون "ضرورة" التجربة لبناء النظرية قد وقعوا تحت تأثير المفهوم التجريبي Empirical للعلم واستبعدوا تماماً المفهوم المثالي Normative، كما هو شائع بين علماء الاقتصاد المعاصرين من المدارس الوضعية. وبينما لا يستطيع أحد أن يغفل أهمية المفهوم التجريبي للعلم، إلا أننا لا نستطيع أيضاً أن نتجاهل المفهوم المثالي أو ننكر أن يكون له دور في بناء نظرية إسلامية كما كان له دور في بناء النظرية الاقتصادية الوضعية. بل الحقيقة أن المفهوم المثالي لابد أن يكون له دور رائد في بناء النظرية في الاقتصاد الإسلامي وخاصة في مرحلة التحول والتحرر من الفكر الاقتصادى الوضعي. وذلك لأننا بحاجة ماسة

في هذه المرحلة لمعرفة "ما ينبغي" What Ought to be بالنسبة لنا والكيفية التي نصل بها إلى تحقيقه، نحن بحاجة إلى أن نغير كثير من معالم واقعنا المعاصر في البلدان الإسلامية.. ولا يعني هذا أننا نستطيع أن نستغني منهاجياً عن التجربة، لا يمكن إطلاقاً قول هذا، فالتجربة الاقتصادية وحدها هي التي سوف تثبت في النهاية صحة أو خطأ النظرية سواء كانت هذه مثالية Normative أو إيجابية Positive.

خلاصة ما سبق أنه لا يمكن تأجيل البناء النظري في علم الاقتصاد الإسلامي إلى أن توجد التجربة.. علينا أن نبدأ معتمدين على المفهوم المثالي عموماً.. وفي بعض الحالات، ومع تطور العمل الاقتصادي الإسلامي على أرض الواقع سوف نستطيع بناء نظرية إيجابية اعتماداً على المفهوم التجريبي.. وفي نهاية المطاف فإن صحة أو خطأ أي نظرية مثالية كانت أو إيجابية سوف تتحدد في إطار التجربة الفعلية. ولكن علينا أن نؤكد أن التجربة لابد أن تكون صادقة في تمثيلها للنظام الاقتصادي الإسلامي حتى نعتمد على نتائجها.

جـ ـ الخطوات مع ملاحظات منهجية:

في البداية لابد من أن نتفق على أن النظرية العلمية في مجال الاقتصاد الوضعي أو الاقتصاد الإسلامي (وكذلك في مجالات العلوم الأخرى) عبارة عن جسم أو هيكل متكامل يتألف من ثلاثة مكونات أساسية هي : (١) التعريفات Definitions أو المصطلحات Terminologies ؛ و(٢) المقدمات الأساسية Postulates أو المسلمات Axioms والتي قد يطلق عليها أيضاً بديهيات أو فروضاً أساسية ؛ و (٣) القاعدة أو الفرض المفسر Hypothesis. ويتم بناء النظرية على خطوات تمثل هذه المكونات الرئيسية على نفس هذا الترتيب كما في الشكل الآتي:

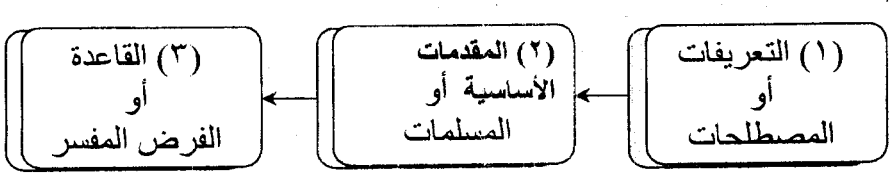

وهناك عدة ملاحظات منهجية خاصة بكل خطوة من هذه الخطوات من المنظور الإسلامي:

(١) يلاحظ ارتباط معظم التعريفات أو المصطلحات في النظرية في علم الاقتصاد الوضعي ببعض خصائص وثيقة الصلة بتطور فلسفة هذا العلم. ومن أبرز هذه الخصائص في العصر الحديث الارتباط بالمفهوم الفلسفي المادي، والابتعاد عن مفهوم المثاليات أو ما ينبغي Normative والتأكيد على ضرورة الالتزام بالمفهوم الواقعي، والاتجاه نحو ما يسمى بالحيدة العلمية أو التجريد Abstraction والذي يعني عزل الظاهرة عما سواها من الظواهر المنتمية إلى فروع المعرفة أو العلوم الأخرى.

إن ثمة خطورة كبرى لذلك من احتمالات دخول التعريفات أو المصطلحات من النظرية الاقتصادية الوضعية إلى النظرية الإسلامية دون تدقيق وفحص. ومن ثم تأتي أهمية الاجتهاد في صياغة التعريفات أو المصطلحات العلمية من منظور إسلامي، أو في حالة التفكير في نقل تعريفات أو مصطلحات من النظرية الوضعية ضرورة التأكد من خلوها من أي مفاهيم مناقضة للمفاهيم الإسلامية.

لنأخذ مثالاً يبين ما نقول.. إن "المنفعة" Utility والسلوك الرشيد Rational Behavior من المصطلحات البارزة في نظرية سلوك المستهلك Theory of Consumer Behavior والتي كانت للمدرسة التقليدية الحديثة الدور الأول فيها. وكلمات المنفعة والسلوك الرشيد من الناحية اللغوية البحتة (التعريف القاموسي) لا تدل على المفاهيم الاقتصادية الوضعية التي تتضمنها. لذلك فإن الدارس العادي قد يخدع فيها ما لم يتعرف على هذه المفاهيم. لقد تطور مفهوم المنفعة في المدرسة الغربية من أخلاقيات الخير الذي لا يشوبه ضرر أو شر إلى مفهوم آخر مرتبط بأخلاقيات المصلحة الذاتية أو ما يطلبه الفرد لنفسه خاصة، ولم يعد للخير معناه المطلق بل صار معناه نسبي.. أي أن **ما يظنه الفرد محققاً لمصلحته فهو خير** وإن كان ضاراً أخلاقياً أو صحياً .. أما التصرف أو السلوك الرشيد فصار معتمداً على معظمة Maximization الفرد للمنفعة أو المصلحة الذاتية.

ومن أجل وضع التعريف أو المصطلح في نظرية اقتصادية إسلامية لابد إذا من انتقاء الألفاظ لغوياً بحرص وتعريفها مع بيان مفهومها الإسلامي بشكل واضح لا يقبل الاختلاف. ويلاحظ أن من يضع تعريفاً أو يقترح مصطلحاً هو المسئول عنه وهو شرط لازم لفهم نظريته وما يترتب عليها.

(٢) إن مهمة المقدمات الأساسية أو المسلمات كما أسلفنا هي تمثيل الأصول الشرعية أو القيم العقدية الإسلامية الخاصة بالظاهرة أو المشكلة الاقتصادية في شكل تقارير محددة الألفاظ يلزم التقيد بها، وتفيد في عملية تكوين القاعدة أو الفرض المفسر. وحينما نعمل على بناء نظرية مثالية Normative فإنه لن يكون لدينا سوى هذا النوع من المقدمات الأساسية أو المسلمات. ومثال ذلك إذا أردنا وضع نظرية إسلامية عن المشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي فسوف يكون من أهم المقدمات الأساسية ما يلي : (أ) أن المجال الإنتاجي للمشروع يتحدد في إطار الشريعة الإسلامية: (إنتاج ما أحله الله)، (ب) أن الأهداف الإنتاجية للمشروع تتحدد وفقاً لاعتبارات الرشد والمصلحة الخاصة ولكنها تتفق أيضاً مع اعتبارات المصلحة العامة. فإذا كان ثمة تناقض فالمصلحة العامة أولى بالرعاية (مفهوم الاستخلاف في استخدام الثروة) (ج) أن المشروع لن يتبع أي سياسة إنتاجية أو سعرية عند أي مستوى من مستويات الإنتاج أو عند أي حجم بقصد التأثير في أسعار السوق: (النهي عن الاحتكار ورفع الأسعار أو خفضها أحياناً لتحقيق نفس الغرض)، (د) أن المشروع لن يتبع أي أساليب إنتاجية أو تسويقية تتضمن التلاعب فى الكمية أو الجودة المعلن عنها بهدف تحقيق أرباح إضافية (تحريم الغش)، (هـ) أن المشروع سوف يلتزم تجاه العاملين لديه بحقوقهم وفقاً لما هو سائد في سوق العمل، كما أنه لن يتبع أي أساليب احتكارية في مجال شراء مستلزمات الإنتاج (الأمر بإعطاء الأجراء حقوقهم والنهي عن الاحتكار وعن الممارسات التى تؤدى اليه كتلقي الركبان) [١].

وفي كل ما سبق من المقدمات الأساسية ذكرنا القاعدة أو الأصل الشرعي مختصراً مرفقاً وذلك تأكيداً على مبدأ الالتزام بالشريعة عند تكوين هذه المقدمات.

ولابد الآن من طرح قضية النظرية الاقتصادية الاسلامية وهل يمكن أن تعالج أوضاعاً غير اسلامية مثل تلك السائدة الآن فى معظم العالم الاسلامى ؟ وهل فى هذه الظروف سوف نقوم بوضع "مقدمات أساسية" تعبر عن الواقع كما هو في المفهوم التجريبي Empirical أو الإيجابي Positive بما يعني الالتزام الكامل بهذا الواقع كما هو في النظرية الوضعية؟ وهذا سؤال ينبغي تناوله بحرص بالغ لأن إجابته غير بسيطة على الإطلاق.

ولإجابة التساؤل المطروح دعنا نفترض أولاً ، لأغراض المناقشة والشرح، أن الظروف الواقعية متطابقة تماماً مع الظروف المثالية القائمة على الالتزام بالشريعة والعقيدة. في هذه

---

(١) عبد الرحمن يسرى أحمد، مقدمة فى علم الاقتصاد الإسلامى، سبق ذكره، ص ٥٩.

الحالة لن تختلف المقدمات الأساسية في إطار " ما ينبغي " عنها في إطار "الواقع". ومثل هذا الافتراض لن يتحقق إلا في ظروف استثنائية وعلى مدى التاريخ سنجد مثلاً أنه تحقق في فترة الرسالة النبوية.. والآن كيف نتناول الأمور حينما تكون هناك فجوة ما بين الظروف المثالية والواقعية ؟ هنا يتحدد سؤالنا بصورة أدق. فإذا كانت الفجوة كبيرة ، كما هوالوضع الشائع في بلدان المسلمين فى عصرنا الحاضر وقمنا بترجمة كافة الظروف الواقعية ترجمة دقيقة إلى "مقدمات أساسية" في البناء النظري فسوف لا نجد أي اختلاف بين ما نفعل وما يفعله الاقتصاديون الوضعيون عند بناء النظرية. أما إذا كانت الفجوة (بين ما ينبغي وما هو واقع) محتملة أو يمكن تبريرها على أساس "أحكام الضرورة" أو أحكام الانتقال من حالة يسودها التزام جزئي أو غير كامل بالشريعة إلى حالة الالتزام الكلي أو الكامل بها، فإن من الممكن ترجمة الظروف الواقعية في صورة مقدمات أساسية جنباً إلى جنب مع المقدمات المستمدة مباشرة من الأصول الشرعية والقيم العقدية الإسلامية. وسوف يفيدنا مثل هذا الإطار في بناء نظرية اقتصادية ذات توجه إسلامي. ومثل هذه النظرية سوف تكون صالحة مرحلياً فقط ولابد من العمل على تطويرها مع كل تطور لاحق في الظروف الواقعية إلى ما هو أفضل أي إلى ما يجعلنا نقترب شيئاً فشيئاً من الوضع المثالي.

(٣) بالنسبة للفرض المفسر Hypothesis فإن هذا يتم تكوينه في غالبية الأبحاث العلمية عن طريق الاستقراء الجزئي والذي يقوم على أساس جمع الملاحظات العلمية الدقيقة عن عدد محدود من الحالات التي تخص الظاهرة، ومحاولة التعرف على شروط وجودها والروابط أو العوامل المشتركة فيما بينها والانتهاء بما يفسر الظاهرة. والفرض المفسر سوف يمكننا من التنبؤ بضرورة تحقق أشياء معينة إذا أو كلما وجدت أشياء أخرى وبالشروط التي أدت إلى وجودها أو المصاحبة لها[1]. إن هذا المنهج سوف يكون مناسباً في بناء نظرية اقتصادية إسلامية فقط حينما توجد تجربة اقتصادية إسلامية فعلية وبالتالي نتمكن من وضع أيدينا على عدد من الحالات التي يمكن جمع ملاحظات عنها والاستدلال أو الاستطراد منها إلى الحكم العام الذي يشملها أو يشمل غيرها من الحالات المماثلة. وعلى سبيل المثال فإنه يمكن جمع ملاحظات في مجال الصيرفة الإسلامية Islamic Banking بعد قيام عديد من البنوك الإسلامية وممارسة نشاطها في أكثر من مجتمع. كذلك يمكن جمع ملاحظات في مجال الزكاة وتأثيرها على توزيع الدخل أو على النشاط

---

(١) محمود قاسم (سبق ذكره).

الاقتصادي من خلال تجارب رسمية (حكومية) أو أهلية (جمعيات خيرية أو دينية) لجمعها وتوزيعها. من جهة أخرى فإن هناك مجالات عديدة في النشاط الاقتصادي للبلدان الإسلامية المعاصرة لا تصلح لجمع ملاحظات في إطار منهج استقرائي بهدف تكوين فرض مفسر لنظرية اقتصادية إسلامية.. وليس ذلك إلا بسبب البعد عن الشريعة الإسلامية أو عدم الالتزام بها.

بناء على هذا تأتي الحاجة إلى منهج الاستنباط ، وهو المنهج القديم الذي يرفضه التجريبيون. إن هذا المنهج يقوم على الاستدلال المنطقي من المقدمات الأساسية ثم ما يليها من مقدمات وسيطة وذلك للخروج بنتيجة أو قاعدة تفسر لنا ظاهرة معينة. ويشترط لصحة النتيجة أو القاعدة المستخرجة على أساس الاستنباط أن تكون مقدماتها الأساسية والوسيطة ضرورية وبديهية أي في غير حاجة للبرهنة على صدقها[1]. وقد تطرقنا من قبل إلى المقدمات الأساسية فيلزم الآن التأكيد على صحة التأصيل الشرعي أو الالتزام العقدي للمقدمات الوسيطة بالإضافة إلى صحة منطقها الاقتصادي. كذلك يشترط أن تنطوي المقدمات على السبب الذي يؤدي إلى النتيجة ويبررها. ولقد التجأ العديد من رجال الاقتصاد من المدرستين التقليدية والتقليدية الحديثة إلى أسلوب القياس في استخراج القواعد أو القوانين المفسرة للظواهر وتوصلوا إلى نظريات اقتصادية مازال لها شأنها إلى الآن (على سبيل المثال نظرية المزايا النسبية Comparative Advantages التي وضعها ريكاردو Ricardo أساسها في عام ١٨١٧م). ولم يمنع التمسك بالمنهج التجريبي من الاستفادة بهذه النظريات، بل ساهم في ذلك. فلقد تعرضت القواعد أو القوانين المفسرة التي وضعها التقليديون للاختبار في عديد من الأبحاث المعاصرة وأمكن إثبات صحتها أو تعديلها أو رفضها أحياناً. وفي هذه المرحلة التي يمر بها علم الاقتصاد الإسلامي فإن الاستعانة بمنهج الاستنباط لن تكون فقط ضرورية بل أيضاً نافعة للمستقبل.

دور العلوم الاجتماعية والتاريخ الاقتصادي في البحث والتحليل:

تعتبر النظرية الأداة الرئيسية للبحث والتحليل الاقتصادي ولكنها ليست الوحيدة. فهناك أدوات أو وسائل أخرى لها ضرورتها وأهميتها. ولقد كان لابن خلدون فضل السبق في بيان عدد من الأساليب في تحليل المسائل الاقتصادية بخلاف الاستقراء الذى اتقنه والاستنباط الذى

(١) المرجع السابق.

اعتمد عليه احياناً . ومن بين هذه الاساليب علم الاجتماع والتاريخ الاقتصادي الذى يأتي في المقدمة. ولاشك أن من أهم الانتقادات التى وجهت الى الفكر الاقتصادى الوضعى منذ بداية المدرسة النيوكلاسيكية قصر الاهتمام فى تحليل المشكلات الاقتصادية على العوامل الاقتصادية (مفهوم الانسان كائن اقتصادى) علماً بأن هذه المشكلات تتأثر بالعوامل الاجتماعية والسياسية كما أنه لايمكن تناولها ومعرفة ابعادها إلا فى اطار التجربة والتى هى تاريخ.

ولعل من أبرز الأمثلة التي تذكر لبيان أهمية التاريخ والاجتماع كأساليب للتحليل الاقتصادي تلك الأعمال التي قدمها ابن خلدون في تفسير تطور الحضارة على أساس تطور الحاجات البشرية والظروف الاجتماعية المصاحبة للإنتاج ونموه من خلال نمو السكان وتقسيم العمل. وكيف أن تقدم المجتمعات تاريخاً ارتبط بانتقال المجتمعات من البداوة إلى الزراعة ثم الصناعة. وكيف أن تطور الصناعة والرغبة في إجادتها يمثل مصدراً مستمراً للتقدم.. ومن أشهر أعماله تفسيره لوفور "العمران" ثم اضمحلاله في إطار تاريخي يصاحب نشأة الدولة ثم مغالاتها في فرض أعباء مالية على أهل النشاط الاقتصادية، وهو ما يؤدي نهائياً إلى إنهيار الدولة نفسها[1].

وسار على نهج ابن خلدون تلميذه المقريزي (١٣٦٤ – ١٤٤١هـ) الذي قدم تحليلاً رائعاً لمنطق الغلاء والرخص من خلال تتبع الوقائع التاريخية مبرزاً التداخل بين العوامل الطبيعية التي تتسبب في نقص المحاصيل والعوامل المصطنعة التي تتمثل في السلوكيات الاحتكارية أو رفع إيجارات الأراضي المملوكة للامراء أو كبار رجال الدولة بشكل مستمر أو رشوة الحكام للوصول الى المناصب العالية فى الدولة أو زيادة كمية النقود الرخيصة والتى هي الأكثر خطورة فى رأيه.. وقد تمكن المقريزي على أساس المنطق التاريخي من تقديم تحليل رائع لأزمة الغلاء التي عاصرها بين فيه السبب الرئيسي لها وهو السبب النقدي وبين فيه آثارها على توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة[2].

إن مهمة الاقتصاد الإسلامى فى العصر الحاضر أن يعيد للتحليل الاقتصادى توازنه وحيويته بأن يدخل فيه أثر العوامل الاجتماعية وغيرها من العوامل التى تحيط بالظاهرة الاقتصادية دون أن يبتعد عن صلب هذا التحليل أو عموده الفقارى والذى هو العامل

---

(١) عبد الرحمن بن خلدون (سبق ذكره).
(٢) المقريزى (سبق ذكره).

الاقتصادى ، وكل هذا فى اطار التاريخ. ولهذا فإن علينا فى منهج بحث الاقتصاد الاسلامى أن نولى التاريخ الاقتصادى اهتمامنا(١).

وتتحقق الاستفادة من التاريخ الاقتصادي في عملية التحليل من خلال تتبع الأحداث على مدى الزمن وتبين أسبابها والعوامل أو الظواهر المصاحبة لها والنتائج أو الآثار المترتبة عليها. وصحيح أن الأحداث نفسها لن تتكرر مرة أخرى ولكن منطق الأحداث يبقي مفيداً للغاية في تفسير أحداث متشابهة معها وهذا ما يطلق عليه منطق التاريخ الاقتصادي Logic of Economic History. وبالإضافة إلى ذلك فإن دراسة الظاهرة الاقتصادية من خلال التاريخ يتيح لنا التعرف على التداخل أو التشابك بينها وبين الظواهر الأخرى. وهذا أمر نهتم به كثيراً في التحليل الاقتصادي الإسلامي والذي يختلف في طبيعته وتوجهه عن التحليل الاقتصادي البحت Pure الذي ابتدعته المدرسة التقليدية الجديدة.

ولقد كان أمراً متوقعاً من علماء المسلمين أن يهتدوا لأهمية الأسلوب التاريخي في التحليل. فالقرآن الكريم يحتوي على توجيه مباشر للمسلمين بأن يهتموا بدراسة التاريخ لعلهم يتفكرون ولعلهم يفقهون منطق الأحداث. يقول الله عز وجل: ﴿ **قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ * هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ** ﴾ (آل عمران: ١٣٧، ١٣٨). ومنطق التاريخ في كتاب الله يتبين لنا من آيات عديدة، ومن أهمها قوله تعالي: ﴿ **وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ** ﴾ (البقرة: ٢٥١). إن آيات القرآن تبين كيف أن الصراع مستمر على مدى القرون التي عاشتها البشرية بين الحق والباطل وأن قوى الباطل تظل تتجمع وتتكاثر ولكنها بذلك تتسبب في حفز من يدافعون عن الحق إلى الوقوف ضدها وتجميع قواهم إلى أن يتمكنوا من إزهاق الباطل بإذن الله ومعونته ﴿ **وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا** ﴾(الإسراء: ٨١).

ومن الآيات التي يمكن الاستشهاد بها لبيان هذا المنطق قوله تعالى: ﴿ **أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ * الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ** ﴾ (الحج:

---

(١) على سبيل التأكيد فإن المقصود بالتاريخ الاقتصادي هو التجربة الاقتصادية التي انتهت وتم التعرف على نتائجها وأبعادها المختلفة على وجه التحديد، سواء كانت هذه التجربة في شهر أو عام سابق أو منذ قرن مضي أو أكثر.

٣٩، ٤٠)، وقوله تعالي: ﴿ **وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا**﴾(الإسراء: ١٦). ويظهر في الآية الأخيرة طغيان الباطل على الحق وأن الله سبحانه وتعالي هو المحرك الحقيقي للأحداث يقف بالمرصاد لإزهاق الباطل في نهاية المطاف، ولكنه جعل لكل شيء سببا. وقد اعتمد ابن خلدون على هذه الآية في تفسير أسباب وفور واضمحلال العمران على مدى العمل الزمني للدولة ما بين تسامح الأمراء مع الرعايا والرفق بهم إلى ظلمهم عن طريق الجباية والتدخل في شئون حياتهم.

والواقع أن القرآن الكريم ملئ بالمواعظ والحكم المستخلصة من ذكر أنباء ما سبق من الأمم، ومن هذه ما كان وثيق الصلة بالأحداث الاقتصادية[1] . ومن ثم فإن الدعوة إلى دراسة التاريخ وفهمه جزء لا يتجزأ من المنهج القرآني. ويختلف أسلوب التحليل المعتمد على التاريخ في المنهج الإسلامي عنه في المناهج الأخرى. فالمدرسة الماركسية التي اهتمت اهتماماً بالغاً بمنطق التاريخ لم تتمكن إلا من رؤية التفاعل المستمر بين المصالح المادية والتصادم بينها، فأهملت عن جهل أو تجاهل التفاعل المستمر بين العوامل غير المادية (بين القيم والثقافات وبين الأخلاقيات أو المذاهب) واعتبرته فرعاً وليس أصلاً أو تابعاً وليس مستقلاً بينما هذا التفاعل هو الأصل وليس الفرع وهو العامل المستقل وليس التابع كما تصورت، ومن ثم فهو الأكثر أهمية في قيادة حركة التاريخ. فالإنسان كائن مميز بعقله وعلمه وبعواطفه بغض النظر عن الحاجات المادية البحتة التي يريد إشباعها والتي لا تختلف في الجوهر عن حاجات الحيوان الأعجم (إذا اعتبرنا المفهوم النسبي لمبدأ لكل حسب حاجته الذي روج له ماركس). أما المدرسة التاريخية فلقد اهتمت بالجانب المؤسسي Institutional اهتماماً فاق كل شيء فلم تصل في تحليلها إلى درجة الرقي العلمي الذي كان يمكن أن تبلغه لو أنها سارت على منهج ابن خلدون الشامل في تحليل التاريخ واستقراء القواعد التي تعين في تفسير ما يتجدد من وقائع.

الأهم من انتقاد المدارس الوضعية أن نتعرف في منهجنا العلمي الحديث على الكيفية التي نستفيد بها من تاريخنا الاقتصادي الإسلامي القديم والحديث.. إن لدينا ما يزيد عن أربعة عشر قرناً من الزمان، مليئة بالأحداث كما أن لدينا القرآن الكريم والحديث النبوي واجتهادات العلماء نحتكم إليها في الحكم على هذه الأحداث.. علينا أن ندرس ونفهم كيف ولماذا تألقت الدولة الإسلامية اعتباراً من القرن الثامن الميلادي إلى الرابع عشر أو الخامس عشر ثم

---

(١) القرآن الكريم :راجع مثلاً سورة الحج: ٤٥، ٤٦؛ القصص: ٥٨؛ النحل: ١١٢؛ سبأ : ١٦ – ٢٠

اضمحلت تدريجياً بعد ذلك؟ علينا أن نقوم بهذه الدراسة بالاطلاع على الأدلة التاريخية بعد فحصها وتمحيصها وعلى المستوى الكلي ثم التفصيلي.. لا لكى نصل إلى تفسيرات علمية للعوامل التي تسببت فى تقدمنا أو تأخرنا فيما مضى فحسب ، وإنما أيضاً لكى نفسر بمنطق التاريخ الأحداث القريبة التى مرت بنا، أى تجاربنا الاقتصادية الإسلامية الأخيرة . وبذلك يمكن من خلال دراسة جوانبها وآثارها المختلفة أن نحلل ما لها أو عليها ، ثم نقترح من خلال التعرف على أهم العوامل المؤثرة فى الأحداث مايصححها وما يجعل أعمالنا مستقبلاً أكثر فعالية وجدوى. ومثال ذلك تجربة المصارف الإسلامية التي بدأت في السبعينات وقد مر الآن عليها أكثر من ربع قرن كامل.. ولا شك أننا سوف نستفيد كثيراً من جهة البناء العلمي لو عرفنا أسباب النجاح أو التعثر في هذه التجربة وتعرفنا على النتائج المترتبة على هذا أو ذاك..

الالتزام بالمفهوم العلمي للاقتصاد الإسلامي وإمكانية التطبيق:

لا ينبغي لنا أن نتعجب إذا وجدنا أنفسنا أمام مشكلة حقيقية حينما يتصور البعض أن بإمكانه الاعتماد على القواعد الشريعة الاسلامية مباشرة في وضع سياسات اقتصادية. ومثل هذه السياسات إذا وضعت ستكون في الغالب مرتجلة وقد تنجح بالمصادفة المحضة ولكن احتمال فشلها سيكون كبيراً. هذه هي الأزمة التي يمكن أن يقع فيها العمل الاقتصادي الإسلامي حينما يتصور رجال الفقه أو علماء الدين الإسلامي أن بإمكانهم القيام بدور رجال الاقتصاد أيضاً.

والحقيقة أن إمكانيات التطبيق للفكر الاقتصادي الإسلامي تتوقف أولاً على مدى الالتزام بمنهج علمي صحيح للبحث فيه وذلك من أجل الخروج بقواعد عامة تقبل التطبيق وذلك كما بينا فيما سبق. فإذا أتينا إلى مجال التطبيق العملى سنجد أننا ما زلنا بحاجة ماسة إلى ترجمة هذه القواعد في شكل سياسات وأدوات صالحة للإحاطة بجوانب المشكلة الاقتصادية التي نتصدى لها . ومثل هذه السياسات والأدوات ستحتاج الى خبرات عملية أكثر من حاجتها الى عقول مفكرة كالتى توصلت اليها.

ويعد نشاط المصرفية الاسلامية وكذلك نشاط مؤسسات جمع الزكاة من أبرز مظاهر العمل الاقتصادى الاسلامى المعاصر . ويمكن أخذ هذه الأنشطة بمثابة أمثلة لتوضيح أهمية الاعتماد على منهج علمى للبحث الاقتصادى الاسلامى من أجل سياسات وآليات مناسبة فى التطبيق العملى.

لقد قامت المصارف الإسلامية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة (الغنم بالغرم) بدلاً من الربا، ولكن دون بحث كاف مسبق في أشكال المشاركة الاسلامية واختيار أنسبها أو أكثرها ملاءمة للأوضاع الاقتصادية والأخلاقية الراهنة من جهة ، وأكثرها فعالية لتنمية النشاط المصرفى الاسلامى على اسس من الكفاءة المصرفية العالية فى الأجل الطويل من جهة أخرى. ولقد كان البحث العلمى المسبق لأصول المصرفية الاسلامية وعوامل كفائتها ضرورى للغاية حتى نصل الى قواعد راسخة فيها ومن ثم سياساست وأدوات مناسبة وكفؤ. كان هذا ضرورى لجذب أكبر اعداد ممكنة من المسلمين للعمل المصرفى اللاربوى من جهة وتوقى شراسة المنافسة من جانب المؤسسة المصرفية الربوية (التي تمثل وجهاً من وجوه الباطل في حركة التاريخ).

وفى اطار نشاطها الفعلى وقعت المصارف الإسلامية بالتالي أسيرة أولاً وأساساً لأحد الصيغ التمويلية السهلة التطبيق القريبة في شروطها (الفعلية وليس الشرعية) من صيغة التمويل بالفائدة في البنوك الربوية وهي صيغة المرابحة للآمر بالشراء. ثم بدأ الاعتماد على صيغ أخرى كالإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع من خلال الحاجة اليها وتجربة العاملين بالمصارف الاسلامية دون روية كافية لتبين بعض سلبياتها. وفي كثير من المعاملات المصرفية الإسلامية كان من الطبيعي أن تنشأ مشكلات من أنواع مختلفة، وكان رجال المصارف إما يتصرفون فيها برأيهم أو بخبرتهم، بالرغم من أن خبرتهم الأساسية تكونت في بنوك غير إسلامية، أو باستشارة الفقهاء المستخدمين في اللجان الشرعية لدى هذه المصارف فتأتيهم المشورة في شكل حيل شرعية غير مستساغة أو قواعد فقهية تحتاج في حد ذاتها إلى بحث اقتصادى متعمق حتى يتم ترجمتها فى صورة قواعد اقتصادية وتمويلية دقيقة تصلح لوضع سياسات وأدوات مناسبة لاستخدامها في الواقع العملي. وكل هذا لم يكن ليحدث لو تبين لنا بوضوح من البداية المفهوم العلمي للاقتصاد الإسلامي[1]. بل أن الأمر ازداد خطورة بما يشكل تهديداً لمستقبل المصرفية الاسلامية حينما تصور بعض الفقهاء العاملين فى عدد من المصارف الاسلامية أنهم يستطيعون اخراج منتجات مصرفية اسلامية جديدة بمجرد معرفتهم بصيغ العقود الشرعية[2].

---

(١) بحث مقدم لندوة البركة الفقهية فى البنوك الإسلامية.

(٢) مثال هذا التورق المصرفى المنظم الذى أقره بعض العاملين بلجان فقهية فى مصارف اسلامية وهناك عديد من الابحاث التى هاجمته ، ولقد كان قرار مجمع الفقه الاسلامى فى الشارقة فى ابريل ٢٠٠٩ قاطعاً بشأن خروجه عن منهج المصرفية الاسلامية.

وبالنسبة للزكاة، هناك مؤسسات عديدة أهلية ورسمية قامت فى عدد من البلدان الاسلامية المعاصرة من أجل جمعها وتوزيعها ، كما أن هناك دعوة عامة للحكومات في كافة الأقطار الإسلامية لكى تباشر دورها فى هذا المجال. ويصاحب هذا النشاط اعتقاد بأن القواعد الفقهية المعروفة منذ قرون تكفي لأداء أمانة هذا العمل بكفاءة، وهذا في اعتقادي غير صحيح بالمرة. إن مصارف الزكاة ومواردها محددة ومعروفة إجمالاً في الكتاب والسنة وليس لنا أن نجتهد فيما فيه نص صريح. ولكننا بحاجة إلى الاجتهاد في تعريف الفقير والمسكين في العصر الحديث وإلى بحث مشروعية فرض زكاة على الأنشطة الصناعية أو الخدمية التي لم يرد بشأنها نصوص ثابتة أو الأنشطة الخدمية التي أصبحت من أكثر الأنشطة أهمية فى الاقتصادات المعاصرة. وعلى ذلك فإن القواعد الفقهية (التفصيلية) المنظمة لجمع وتوزيع الزكاة من أو إلى الفئات المختلفة أصبحت تحتاج إلى اجتهادات اقتصادية ومالية مكثفة لتفسيرها أو إعادة صياغتها أو استكمالها بما يتفق ويتناسب مع احتياجات العصر الحالي. وحيث أن الزكاة ركن مالي لا يخص الفرد فقط وإنما يؤثر على النشاط الاقتصادي الكلي سواء من جهة عدالة توزيع الدخل والثروة أو من ناحية النمو فإن من الضروري أن يتحمل مسئولية هذه الاجتهادات اقتصاديون إسلاميون مع فقهاء ممن لهم اهتمامات خاصة بالموضوع.وفيما بعد أن توصل الى قواعد علمية رصينة على هذه الأسس علينا أن نضع سياسات ونقترح أدوات مناسبة لتطبيقها .

تم بحمد الله تعالى

مراجع عامة لم تذكر فى الحواشى:

(١) ابحاث ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإنسانية – جامعة سيدى محمد بن عبد الله ٢٣ – ٢٥ نوفمبر ١٩٩٣، فاس، المغرب ومن ضمنها مقال عن المصطلح الاقتصادى بين الفكر الوضعى والفكر الإسلامى فى العصر الحديث للدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد.

(٢) الإمام الشاطبى، الموافقات ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان.

(٣) المودودى، سيد أبو الأعلى، أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة ومعضلات الاقتصاد وطرق حلها فى الإسلام (مترجم)، الدار السعودية للنشر، جدة، ١٩٦٧.

(٤) ابن كثير، تفسير القرآن ، دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

(٥) رفيق يونس المصرى، أصول الاقتصاد الإسلامى، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م.

(٦) عبد الله الثمالى بن مصلح، الاقتصاد الإسلامى بين النقل والعقل، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، مجـ ٢٤، أكاديمية الفقه الإسلامى، جدة ١٤١٥هـ.

(٧) مالك بن نبى، المسلم فى عالم الاقتصاد، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٢.

(٨) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٨.

(٩) محمد باقر الصدر، الأسس المنطقية للاستقراء ، مؤسسة دار الكتاب الاسلامى؛ الترقيم الدولى ١-٠٣٠-٤٦٥-٩٦٤

(10) **Al – Zarqa, Anas, Methodology of Islamics Economic, in : Ausaf, A and Kazim Reza (eds), Lectures on Islamic Economics, Jeddah, IRTI, IDB, 1987.**

(11) **Blaug, Mark, The Methodology of Economics, or How Economists Explain, London, Cambridge University Press, 1980.**

(12) **Chapra, M. Umar, What is Islamic Economics Jeddah 1996, IRTI, IDB.**